: أكد خبراء عسكريون مصريون، أن هناك "أدلة ووثائق" على صحة الاتهامات التي أطلقها اللواء حسن الروينى، قائد المنطقة المركزية العسكرية، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شئون البلاد بحق حركة "شباب 6 أبريل" بأنها تلقت تمويلاً من الخارج وأن عناصر من أعضائها تلقوا تدريبات في صربيا.

وكشفت تقارير صحفية، أن المجلس يعتزم تقديم بلاغ للنائب العام يتضمن أدلة الاتهامات، التي أثير بشأنها جدل واسع، وقابلتها الحركات والائتلافات الشبابية بالنفي والمطالبة بتقديم اعتذار عنها، في مؤشر على تصاعد حدة الاحتقان والتوتر في العلاقة بين المجلس وشباب الثورة، ما ينذر بتفاقم الوضع على الساحة في مصر التي تتأهب لإجراء انتخابات برلمانية خلال نوفمبر.

التمويل الخارجي أولاً!!

وقال اللواء محمد طلبة، الخبير العسكري، إن اللواء الروينى لم يتحدث عن مجموعة 6 أبريل من فراغ بل لديه أدلة ووثائق تثبت صحة حديثه ومن ثم لا يجوز المطالبة بالتحقيق معه، موضحا أن القضاء العسكري هو الجهة المنوطة للتحقيق مع أي رجل عسكري في حال ارتكابه جرائم أثناء أداء الخدمة، بحسب صحيفة "الشروق" الاثنين.

وشن هجوماً على الائتلافات الشبابية ونعتها بالغباء، قائلا: "مش قادر أصدق أن الائتلافات الشبابية التي قامت بالثورة تصل إلى هذه الدرجة من الغباوة، كنا نقول شعارات "مصر أولا"، الآن أصبح "التمويل الخارجي أولاً" وينحرق الشعب المصري"، وفق تعبيره.

وفي تعليقه على الأحداث الدامية التي شهدها ميدان العباسية بالقاهرة مساء السبت حيث وقعت مواجهات بين آلاف المشاركين في مسيرة إلى المجلس العسكري ومجموعة من الأهالي، قال الخبير العسكري إن من خرج ليواجه مسيرة "ائتلاف 6 ابريل ليسوا "بلطجية" لكنهم أناس خائفون على مصدر رزقهم".

وبعد أكثر من خمسة شهور على الإطاحة بنظام حسني مبارك، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية تأزمت العلاقة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى إدارة شئون البلاد وبعض الائتلافات الشبابية المشاركة بالثورة، في ظل انتقاد الأخيرة للإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن فيما يتعلق بمطالب الثوار.

ويعتصم الآلاف بميدان التحرير بوسط القاهرة للأسبوع الثالث للمطالبة خصوصاً بالإسراع بمحاكمة الرئيس السابق حسني مبارك ورموز نظامه، وأن تجرى المحاكمات بشكل علني، وأن يتم الإطاحة بالمحسوبين على النظام السابق من المواقع القيادية.

ورأى طلبة أن الشباب يفقد كل جمعة نقاطًا أمام الشعب المصري، مشيرا إلى أن ما أسماها بـ "الفئة الصامتة لا تقبل ذلك"، وعلق قائلا: "إيه الخيام والمناظر المقززة دى؟ معندناش تحضر حتى في اختيار المكان الذي سنعتصم بيه إللى جايب فانلة وجلابية وأمام ماسبيرو علشان تبقى فضيحة أمام الإعلام".

وفي أحدث علامة على التوتر، اندلعت اشتباكات بين الآلاف من مشاركين في مسيرة إلى مقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة وما قال الجيش إنهم أفراد اللجان الشعبية بمنطقة العباسية مساء السبت، ما أسفر عن سقوط نحو 300 مصاب.

وتساءل طلبة حول مغزى الذهاب بمسيرة لوزارة الدفاع خاصة أن الدولة تركت ميدان التحرير للمعتصمين يفعلون به ما يريدون، وقال: "إحنا استعوضنا ربنا في ميدان التحرير، إيه وداك العباسية، ومع ذلك في النهاية استنجدوا بالقوات المسلحة وظلوا يصرخوا إلحقونا، دي ناس غير مسئولة ويرددون شتائم في منتهى البذاءة، أحيي شباب العباسية الذي قام وتصدى لهذه المسيرة غير السلمية في منطقة حيوية لأنهم كانوا غير موافقين على ما حدث".

ولفت إلى أن عدد ائتلافات شباب الثورة وصل إلى 150 ائتلافا وهناك 40 في الطريق و52 تحت التأسيس، مما يشكل صعوبة في التواصل معهم لاختلاف آرائهم ومشاربهم، مؤكدا أن هذه الائتلافات ليس لها قيادة معروفة.

وأكد مصدر عسكري مسئول أن عناصر القوات المسلحة من الشرطة العسكرية تعاملت مع المتظاهرين في أحداث العباسية بأقصى درجات ضبط النفس، بالرغم من قيام متعصمي ميدان التحرير برشق رجال القوات المسلحة بالزجاجات والحجارة.

وقال الخبير العسكري إن صبر القوات المسلحة لن ينفد، لأن من ساند القوات المسلحة 14 مليون مصري قالوا نعم في الاستفتاء، وأشار إلى أن القوات المسلحة لا تطمع في السلطة، وأنه بعد انتخاب الرئيس سيترك المشير والمجلس العسكري إدارة البلاد للسلطات المنتخبة فورا.

أدلة ثبوت الاتهام

وكان اللواء الرويني كشف عن معلومات تتعلق بـ "حركة 6 أبريل" وغيرها من الحركات حول ارتباطاتها الخارجية وحصولها على دعم وتمويل من الخارج. وأضاف في مداخلة مع قناة "الجزيرة مباشر مصر"، أن هناك بعض الشباب من أعضاء حركة 6" أبريل" تدربوا في صربيا، مشيراً إلى قيام 600 جمعية بتقديم بطلبات بتلقي دعم من الجهات الأمريكية.

وردت حركة 6" أبريل" بالنفي على اتهامها بتلقي دعم من الخارج، وتضامنت معها العديد من القوى الشبابية التي طالبت المجلس العسكري بالاعتذار عن اتهامه. فيما تقدمت حركات من بينها "كفاية" ببلاغ للنائب العام ضد اللواء الرويني.

وقال اللواء عبد المنعم سعيد الخبير العسكري: "القوات المسلحة لديها قانون عسكري يحاكم الرجل العسكري في حال ارتكابه أشياء غير سليمة ومخالفة للقانون"، موضحا أنه "ليس للأفراد المطالبة بمحاكمة أحد وأن ما يحدث الآن في مصر من عملية عدم الانضباط تؤدى إلى انهيار البلاد وتشويه الثورة".

وأضاف: "كلنا كمصريين نبغي نجاح الثورة ولكن ليس باستخدام العنف ولا يجب أن نخون بعضنا البعض فلابد من رؤية المصلحة العامة للبلاد فهناك من يريد أن يخلق الفوضى وعمل ثورة مضادة".

فيما أكد اللواء عبد المنعم كاطو الخبير العسكري أن اتهام الرويني لحركة 6" أبريل" لم يأت من فراغ وحينما يقول شيئا كهذا فهو بناء على أدلة متوافرة لديه، مشيرا إلى أن الحركة تحاول حاليا عمل هجوم مضاد على أساس أن تبرئ نفسها.

وأضاف أن القضاء العسكري هو الجهة المنوط بها التحقيق مع العسكريين في حال إقامة دعوى ضد أحد العسكريين أو ارتكاب جرائم أثناء أداء الخدمة، موضحا أن القضاء العسكري يفصل فيها طبقا لأدلة، وقال إن حركة 6 أبريل تفتح النيران على نفسها.

بدوره، أكد اللواء حسام سويلم الخبير العسكري انه لا يستطيع أحد محاكمة عسكري مسنود بوثائق وأدلة إذا تم عرضها على الشعب سيقوم الشعب بافتراس مثل هذه الحركات المدعومة من الخارج، مشيرا إلى انه من المفترض محاكمة أعضاء حركة 6 أبريل بتهمة التعامل مع الخارج ويوجد العديد من الأدلة تدينهم.

وأضاف: المجلس العسكري لديه من الوثائق والأدلة التي تدين هؤلاء، معربا عن رأيه بضرورة أن يعرض المجلس هذه الأدلة وإدانة حركة 6 أبريل مطالبا بمحاكمة أعضائها عسكريا لتقاضيهم أموالا من الخارج.

بلاغ للمجلس العسكري

في الأثناء، ذكرت صحيفة "المصريون"، أن هناك اتجاهًا قويًا داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للتقدم ببلاغ ضد حركة 6" أبريل" بالعمالة لجهات خارجية، وتنفيذ مخطط أجنبي يهدف لضرب الاستقرار في مصر، بعد حملة التشكيك الشديدة التي قادتها ائتلافات الثورة، والتأكيد على أن اتهامات اللواء الرويني لا تستند لوثائق تعزز ما ذهب إليه.

ونسبت الصحيفة الإلكترونية إلى مصادر مطلعة، إن الفريق القانوني التابع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يدرس حاليًا المستندات التي تحمل الدلائل على صدق الاتهامات، تمهيدًا للتقدم ببلاغ للنائب العام ضد حركة 6" أبريل" التي وقفت وراء إشعال موجة الاضطراب وعلمت بقوة وراء إشعال الفتنة بين الشعب والقوات المسلحة، وفق اتهامات اللواء الرويني.

وبحسب المصادر ذاتها، فقد وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يديه علي وثائق تثبت ضلوع حركات وائتلافات مختلفة للثوار في الحصول على دعم من جهات خارجية، الأمر الذي أزعج بشدة المجلس، ودفعه للتصعيد خلال المرحلة القادمة مع الحركات التي يتهمها بالإضرار بأمن واستقرار مصر.

وأضافت أن الجيش كان علي علم منذ مدة بتحرك تنوي هذه الحركات تنظيمية منذ 10 أيام في يوم 23 يوليو للدخول في مواجهات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وطالب الدكتور محمود غزلان المتحدث الرسمي باسم "الإخوان المسلمين" المجلس العسكري بسرعة تقديم ما لدية أدلة للنائب العام حتى ينتهي الجدل الدائر حول هذه الحركات ويحسم الجدل في أوساط الرأي العام حول تلك الاتهامات، مؤكداً أن عدم تقديم الدلائل حولها يخلق بلبلة في أوساط الشعب حول هوية هذه الحركات.

من جانبه، قال المهندس عاصم عبد الماجد المتحدث باسم "الجماعة الإسلامية"، إن هذا المخطط الساعي لإشعال

الفتنة في مصر كان مجهزًا له منذ مدة، مؤكدًا قيام واشنطن بتقديم الدعم لهذه القوى في إحداث الوقيعة من الجيش والشعب.
وأيد عبد الماجد بقوة ما ذهب إليه اللواء حسن الروينى من أن حركة 6" أبريل" ليست مصرية حيث يجري استخدامها من قبل جهات مشبوهة قال إنها تحاول القضاء على مؤسسات الدولة والتمهيد لإخضاع القرار المصري لجهات معادية، مما يتطلب تقديم هذه الوثائق للرأي العام لفضح هذه الحركة، بحسب تعبيره.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 25/07/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com